

إطلاق صفحة البيانات القومية الموجزة عن الاقتصاد المحلي في شهر أبريل المقبل

الهاشل: الكويت تستكمل متطلبات النظام العام المعزز لنشر البيانات لصندوق النقد



د. محمد الهاشل

أعلن محافظ بنك الكويت المركزي د. محمد الهاشل عن إنجاز الكويت لكامل متطلبات النظام العام المعزز لنشر البيانات لصندوق النقد الدولي وإنشاء صفحة البيانات القومية الموجزة للكويت. وقال الهاشل، في تصريح صحفي أمس، إن بعثة إدارة الإحصاءات التابعة لصندوق النقد الدولي قامت خلال الفترة من 25 يناير إلى 4 فبراير الجاري بإتمام مهمتها مع الكويت عبر تقنية الاتصال المرئي (عن بعد) لتقديم الدعم الفني لإنشاء صفحة البيانات القومية الموجزة. وأضاف أن ذلك يأتي في إطار المساعي الرامية لتحقيق مزيد من التقدم في العمل الإحصائي وتطوير البيانات الإحصائية وتعزيز شفافيةها من خلال نشر تلك البيانات على نحو متكامل.

وأوضح أن الكويت بذلك تكون قد استكملت كامل متطلبات النظام العام المعزز لنشر البيانات الذي تم إنشاؤه بواسطة المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في مايو عام 2015، مشيراً إلى أن بنك الكويت المركزي هو منسق النظام العام المعزز لنشر البيانات عن الكويت بصندوق النقد الدولي.

وبين أن هذه الخطوة هي ثمرة عمل مشترك ما بين كل من بنك الكويت المركزي ووزارة المالية والإدارة المركزية للإحصاء، إذ يستعد «المركزي» لاستضافة صفحة البيانات القومية الموجزة على موقعه الإلكتروني كما سيتوفر رابط الصفحة على لوحة معايير نشر البيانات التابعة لصندوق النقد الدولي. وأشار إلى أهمية نشر صفحة البيانات القومية الموجزة إذ تستخدم في تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية الوطنية كما تمثل وسيلة نشر موحدة وشاملة لبيانات الاقتصاد الكلي والبيانات المالية الأساسية. وذكر أن ذلك سيتيح لصانعي السياسات في الدولة والمعينين سواء من المستثمرين أو وكالات التصنيف الائتماني العالمية الوصول إلى المعلومات المهمة لرصد الظروف والسياسات الاقتصادية، فضلاً عن توفير المعلومات في الوقت المناسب للجميع بما يوفر مزيداً من الشفافية. ولفت إلى أنه من المقرر إطلاق صفحة البيانات القومية الموجزة للكويت خلال شهر أبريل المقبل وذلك استمراراً للمساعي الجهادية المختصة الرامية إلى تحقيق مزيد من التقدم في مجال العمل الإحصائي عبر توفير بيانات متكاملة وشاملة وفقاً لمتطلبات النظام العام المعزز لنشر البيانات.

شارك في اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى وزراء المال والاقتصاد العرب

حمادة: الاقتصاد الرقمي أثبت قدرته على مواكبة التغيرات خلال «كورونا»



وزير المالية خليفة حمادة

شاركت الكويت أمس في اجتماع الدورة العادية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستويات لجانسه الاقتصادية والاجتماعية لدى جامعة الدول العربية، حيث ترأس وزير المالية خليفة حمادة الجانب الكويتي المشارك بالاجتماع، بحضور الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط والوزراء العرب المعينين. وفي كلمة إلى خلال افتتاح الاجتماع، قال حمادة: «إن توقيت أعمال اجتماع الدورة السابعة بعد المائة يأتي في وقت تشهد فيه الدول العربية والعالم أجمع استمرار التحديات الاقتصادية والاجتماعية الرقمي، وغيرها من المشاريع التي تصب في مصلحة العمل العربي المشترك».

الجائحة على أداء التجارة العربية البينية وإزالة كافة العقبات التي تعترض حركة التبادل التجاري بين الدول الأعضاء لمستوى يرقى لطموحات الشعوب العربية.

تفعيل التكامل العربي

بدوره، أشار وزير الاقتصاد والتجارة اللبناني رؤوف نعمة إلى أن المجلس يتطلع إلى تفعيل التكامل بين الدول العربية لاسيما في الجوانب الاقتصادية والإنشائية، خاصة أن الوحدة الاقتصادية العربية تعد مطلباً أساسياً للحفاظ على الأمن الغذائي وتحفيز التجارة البينية، وتبسيط الضوء على فرص التعاون الاقتصادي العربي غير المستغلة، لافتاً إلى أن الأزمة الحالية لفيروس كورونا دفعت الدول العربية لتبني توجهات التحول الرقمي والاستعانة بالتكنولوجيات الحديثة في التجارة والتواصل كبديل عن التعامل على أرض الواقع. وقد اعتمد المجلس خلال الاجتماع عدداً من القرارات الحورية في شقي المجلس الاقتصادي والاجتماعي، حيث تضمنت قرار عقد دورة غير عادية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى كبار المسؤولين تعني بمناقشة موضوع الاتفاقية العامة واتفاقية السوق العربية المشتركة للكهرباء خلال يوليو المقبل، والموافقة على إنشاء مركز تدريب عربي متكامل يشتمل على محاضرات لمفاعلات بحوث وقوى ومختبرات افتراضية يعمل في إطار الهيئة العربية للطاقة الذرية، والموافقة على الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية لتربية الأحياء المائية 2018-2037، واعتبار موضوع دعم الفئات الضعيفة والهشة من الأوبئة والأزمات محورا اجتماعيا لأعمال الدورتي 107 و108 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

إلى أن المجلس في دورته الحالية سيمسك الضوء على العديد من الملفات المهمة من بينها الاتفاقية العامة واتفاقية السوق العربية المشتركة للكهرباء.

تعزيز التعاون الاقتصادي

بدورها، أكدت وزيرة التجارة والصناعة نيفين جامع ضرورة تضافر جهود كل الحكومات العربية لتعزيز التعاون الاقتصادي بالمنطقة العربية وتحقيق التكامل في كافة المجالات وعلي رأسها التجارة والصناعة والاستثمار من أجل استشراف مستقبل أفضل للأمة العربية وتحقيق التنمية المنشودة للمواطن العربي، خاصة في ظل الأزمة العالمية لتفشي كورونا والتي أثرت بشكل كبير على الاقتصادات العالمية ومن بينها الدول العربية، مشيرة في هذا الإطار إلى حرص القيادة السياسية المصرية على دعم العمل العربي المشترك في كافة المجالات وبصفة خاصة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي وقالت الوزيرة إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية يسهم بشكل فعال وإيجابي في إثراء العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك، لافتة إلى أن التحديات التي تواجه المنطقة العربية تتطلب بذل مزيد من الجهود والتنسيق فيما بين الحكومات العربية لمحاولة التخفيف من آثار أزمة هذه

العربية، والتي منها إنشاء القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية، وإنشاء صندوق لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومبادرته - رحمه الله - بإنشاء صندوق للاستثمار في مجال التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي، وغيرها من المشاريع التي تصب في مصلحة العمل العربي المشترك.

أزمة غير مسبوقة

ومن جانبه، أكد الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط أن العالم حالياً يشهد أزمة غير مسبوقة جراء انتشار فيروس كورونا المستجد، حيث تتسابق دول العالم في توفير اللقاحات المضادة للفيروس بما يمكن من استعادة الحياة الطبيعية، لافتاً إلى أن التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية التي خلفتها هذه الأزمة ستظل لعدة سنوات إلا أن الدول العربية كانت من أقل الدول المتضررة من هذه الآثار نظراً للإجراءات السريعة التي تبنتها الحكومات العربية للسيطرة على الوباء ودعم القطاعات الإنتاجية. وأضاف أبو الغيط أن الأزمة العالمية فرضت واقعا جديداً على أجنحة العمل الحكومي في مجالات الصحة والتعليم والعمل الاجتماعي، الأمر الذي يقتضي وضع سياسات جديدة لمواجهة الكوارث غير المتوقعة والتكيف مع الأزمات، لافتاً

إلى أن العالم يشهد أزمة غير مسبوقة جراء انتشار فيروس كورونا المستجد، حيث تتسابق دول العالم في توفير اللقاحات المضادة للفيروس بما يمكن من استعادة الحياة الطبيعية، لافتاً إلى أن التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية التي خلفتها هذه الأزمة ستظل لعدة سنوات إلا أن الدول العربية كانت من أقل الدول المتضررة من هذه الآثار نظراً للإجراءات السريعة التي تبنتها الحكومات العربية للسيطرة على الوباء ودعم القطاعات الإنتاجية. وأضاف أبو الغيط أن الأزمة العالمية فرضت واقعا جديداً على أجنحة العمل الحكومي في مجالات الصحة والتعليم والعمل الاجتماعي، الأمر الذي يقتضي وضع سياسات جديدة لمواجهة الكوارث غير المتوقعة والتكيف مع الأزمات، لافتاً

«صندوق النقد»: يجب على الكويت تسريع الإصلاحات لتقليص الارتباط بتقلبات النفط

وقال أزعور إنه يتعين على البلاد تسريع الإصلاحات بما يسمح لها «بالخفص التدريجي لاعتماد المالية العامة على أسعار النفط والسماح لها بأن تكون أقل مسايرة للتقلبات الدورية في سياساتها». وتشير تقديرات الكويت إلى عجز 12,1 مليار دينار (39,98 مليار دولار) في السنة المالية 2021-2022، وهو ما يقل قليلاً عن العجز المتوقع في موازنة السنة المالية التي تنتهي في 31 مارس، إذ يعود أغلب الانخفاض إلى توقعات بارتفاع أسعار النفط. وتواجه الكويت مخاطر سيولة

رويترز: نكر مسؤول في صندوق النقد الدولي إن الكويت بحاجة إلى تسريع وتيرة الإصلاحات لتقليص اعتماد سياسات الحكومة على الارتفاع والانخفاض في أسعار النفط. وقال مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد جهاد أزعور إن «الكويت لديها مستوى مرتفع من المصدات، لكنهم بحاجة إلى تسريع الإصلاحات». وأضاف أزعور «لا أعتقد أنهم سيجدون صعوبة في الوصول إلى السوق، إن ما يحتاجون للتعامل معه في هذه المرحلة مسألة تشريعية لا أكثر».

«الأهلي» يقدم لعملائه خصماً 40% على فحوصات الكشف المبكر عن السرطان

أورام، وذلك من خلال عرضين منفصلين للرجال والسيدات لدى مجموعة جلوبال الطبية الجابرية ومركز جلوبال الطبي - بنيد القار. ويهدف البنك الأهلي الكويتي من مساهمته في مثل هذه الفعاليات إلى إحداث فرق نوعي في المجتمع من خلال الترتيب لخصومات خاصة لعملائه على مدار العام لتشجيع الرعاية والصحة الوقائية.



ستمنح عملاء البنك الأهلي الكويتي خصماً بنسبة 40% من تكلفة الكشف عن الأمراض الدالة على وجود وقاية أنفسهم من هذا المرض. ينكر أن الحملة الترويجية خلال فبراير

أعلن البنك الأهلي الكويتي في بيان صحفي أمس عن طرح أحدث حملة ترويجية له بمناسبة اليوم العالمي للسرطان الذي انطلق تحت شعار «أنا أستطيع، نحن نستطيع»، حيث يقدم البنك لحاملي بطاقات الأهلي بكل أنواعها عروضاً خاصة بالتعاون مع مجموعة جلوبال الطبية، لإجراء الكشف المبكر عن السرطان، وذلك بهدف توعيتهم وتشجيعهم على

سعر حصري ومميز متاح لأول مرة

«رينو الباطين» تحتفل بموسم الأعياد بإطلاق عرض خاص على «كولويس 2021»



وتدعو «رينو الباطين» عشاق سياراتها إلى زيارة معرضها في الري بالاستفادة من مزايا العرض، يمكن لمحبي «رينو» العلامة التجارية الحائزة على جوائز أيضاً استكشاف رينو كولويس 2021 من خلال أخذها في جولة حول الكويت ببساطة عن طريق حجز تجربة قيادة على الموقع الإلكتروني renaul.kuwait.com

رينو كولويس الجديدة، القيادة بغاية المتعة مع كميوتور لوحي يعمل باللمس قياس 8,7 بوصات مع نظام الوسائط المتعددة والملاح Renault R-Link 2، وفتح سهل لحقيبة الأمتعة بالكهرباء، ومجموعة من قيادة أنظمة المساعدة، إضافة إلى مقصورة فسيحة، مساحة واسعة للتخزين، وخاصة تهوية المقاعد، والإضاءة المحيطة، وفتحة سقف بانورامية.

كولويس» بمحرك بسعة 2,5 ليتر المطور حديثاً، و4 أسطوانات، بقوة 170 حصاناً، مع عزم دوران يبلغ 233 نيوتن في المتر عند 4000 لفة في الدقيقة. وتأتي السيارة بتصميم رياضي، وواجهة أمامية قوية وأضواء LED على شكل حرف C تعمل في وضع النهار لتجذب أنظار الجميع. وتوفر رينو كولويس مجموعة واسعة من التكنولوجيا على متن



ضمن الاحتفالات بأعياد الكويت الوطنية، تدعو شركة عبدالمحسن عبدالعزيز الباطين، الوكيل المعتمد لسيارات رينو في الكويت عملاءها للاستفادة من العرض المحدود لأول مرة على رينو كولويس 2021 في الجاري. ويتضمن العرض تاميناً شاملاً وخدمة مجانية لمدة عام أو 20000 كم، والتسجيل المجاني والتأمين ضد الغير الثالث والمساعدة على الطريق وضمان 10 سنوات أو 500 ألف كيلومتر، وبيدأ سعر السيارة من 5555 ديناراً. ويتسم التصميم الخارجي لـ «كولويس» بروح المغامرة المتوقعة من سيارة الدفع الرباعي فئة D. وتتمتع سيارة «رينو كولويس» بمزايا قوية وتصميم رياضي جذاب، مع قوالب واقية للأبواب، وقطر كبير على الجانبين، فضلاً عن الواجهة المزينة بخطوط الكروم والفضة. وتأتي المركبة مع تكنولوجيا الدفع الرباعي، وتتميز بقدرتها على اجتياز كافة الطرقات الوعرة، وتم تصميم المحرك وتقنية نقل الحركة بشكل يبلي كافة احتياجات وتوقعات السوق الكويتية. وتتمتع «رينو

المستشار الكويتي



د.عبدالله فهد العبدالجادر
مستشار اقتصاد وموارد بشرية

إعلانات عدم توظيف الكويتيين مستمرة!

Abumisharift@yahoo.com

نشرت مقالاً عام 2018 عن إعلانات توظيف الكويتيين سبب البطالة وذكرت الأسباب على أن يتم تعديلها لتحقيق التشجيع وفتح فرص لتوظيف الكويتيين، ولكن للأسف لحد الآن ومنذ يومين قرأت إعلانات لجهات حكومية لوظائف تحتاج لتوظيف الكويتيين فيها غير مشجعة وغير منطقية. وأريد أن أعرف من يصيغ لكم إعلانات التوظيف يا مسؤولين في الجهات الحكومية، وكيف تتم الموافقة عليها بهذه الشروط التي تستبعد شريحة كبيرة من الخريجين الكويتيين الراغبين والباحثين عن عمل منذ سنوات، ولهذا ساكر وأؤكد على ما اقترحت ونصحت به الجهات الحكومية بتعديل وتطوير شروط توظيف الكويتيين في إعلاناتكم وأرجو تعديلها لتحقيق فرصاً وظيفية لشريحة أكبر من الخريجين الكويتيين، وهذه الاقتراحات هي:

- شرط المؤهل الدراسي ضروري، لكن عند تحديده بتقدير جيد جداً على الأقل غير ضروري لأن التقدير لا يعني شيئاً عند شغل الوظيفة، ولذلك يكون الشرط فقط الحصول على مؤهل من جامعة معترف فيها من التعليم العالي الكويتي.
- شرط المؤهل الدراسي أن يكون متخرجاً ليس أكثر من سنتين أو ثلاثة ليس ضرورياً لأن هناك الكثير من الخريجين الكويتيين تخرجوا منذ أربع وخمس وست سنوات، ولكن لم يجدوا فرصة عمل تناسب مؤهلهم وترآكت طلبات التوظيف لدى ديوان الخدمة المدنية، وكذلك لدى هيئة القوى العاملة ولم يأتهم دورهم أو جاء برفضوا جهة العمل التي تم ترشيحهم فيها.
- شرط سن الخريج الكويتي ليس ضرورياً بتحديد 22 سنة أو 28 سنة أو 30 سنة لأن هناك من أكمل دراسته متأخراً لأنه عمل بوظيفة بشهادته الثانوية أو البلموم والتحق بالجامعة، وهو يعمل وحصل على شهادته أثناء عمله.
- شرط سنوات الخبرة العملية لوظائف ذوي الخبرة يتم تحديدها بالوصف الوظيفي والتي تكون مراجعة ومعتمدة من جهة العمل وتكون قد تمت كتابتها من قبل اختصاصيين وصف وظيفي على أن تكون متناسقة مع العائلة الوظيفية وليست الخبرة التي يقدراها المسؤول في جهة العمل وليس لديهم وصف وظيفي.
- المهم في شروط التوظيف بعد استيفاء المرشحين لمتطلبات التوظيف أن يكون هناك اختبار وتحليل الشخصية لمعرفة مدى ملاءمة مقدم الطلب مع متطلبات الوظيفة ومع بيئة العمل.